الفصل الأول

القرآن والقراءات

- القرآن والقراءات ... تعريفات ومفاهيم ونصوص .
- القرآن والقراءات ... حقيقتان متغايرتان أم متحدتان ؟ .
- آراء علماء القراءات القدماء والمحدثين .
- مثال لاختلاف القرّاء فى سورة الفاتحة .
- الأحاديث التى وردت فى قراءتى (مالك / ملك) يوم الدين .

● **جدل حول إشكالية العلاقة بين القرآن والقراءات :**

يقرر العلاَّمة البناء (ت ١١١٧ هـ) فى كتابه الشهير « إتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربع عشر » أن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان . فيذكر فى المقدمه ما نصه : (**والقرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان**) .

فالقرآن : هو الوحى المنزل للإعجاز والبيان .

والقراءات : اختلاف ألفاظ الوحى المذكور فى الحروف ، أو كيفيتها ، من تخفيف وتشديد وغيرهما » . أ . هـ .

وينبه الدكتور شعبان إسماعيل (١) أن البناء قد نقل هذا النص عن الإمام الزركشى ، صاحب « البرهان فى علوم القرآن » (٢) . ثم يعرض لرأى مخالف طرحه أحد علماء القراءات المعاصرين (٣) الذى يرى أن كلاً من القرآن والقراءات **حقيقتان بمعنى واحد** . وأنه استند فى ذلك إلى أن تعريف القرآن مصدر مرادف للقراءة ، والقراءات جمع قراءة ، فهما عنده بمعنى واحد . وهو يعتد فى هذا على التعريف اللغوى لا الاصطلاحى . كما أنه (د . محيسن) استند إلى بعض الأحاديث التى **يأمر الله فيها** رسوله ﷺ بأن يقرىء أمته القرآن على سبعة أحرف .

وأنه خلص من رأيه هذا بقوله : « وكلها تدل دلالة واضحة على أنه **لا فرق بين كل من القرآن والقراءات** ، إذ كل منهما الوحى المنزل على النبى ﷺ » .

ويعقب د . شعبان إسماعيل على رأى د . محيسن بأنه رأى **مردود وغير**

---

(١) القراءات ، أحكامها ومصدرها ، د . شعبان إسماعيل ، ط . دار السلام ، ١٩٨٦ م ص ٢٠ .

(٢) ج ١ ص ٣١٨ ، الحلبى ، ١٣٧٦ هـ .

(٣) فى رحاب القرآن الكريم ، د . محمد محيسن ، ص ٢٠٩ – ٢١٠ ، ط . القاهرة .

مقبول ، لم يقل به أحد من العلماء السابقين ، فلا يمكن أن يقال : إن القرآن والقراءات **حقيقتان متحدتان** ، للأسباب التالية :

أولاً : لأن القراءات على اختلاف أنواعها لا تشمل كلمات القرآن الكريم كله ، بل هى موجودة فى بعض ألفاظه فقط ، فكيف يقال إنهما حقيقتان متحدتان (لا فرق بينهما) .

ثانيا : التعريف المتقدم للقراءات يشمل القراءات المتواترة التى يصح أن يقرأ بها القرآن ، كما يشمل القراءات الشاذة ، والتى أجمع العلماء على أنه لا يصح قراءة القرآن بها ، لأنها لـم تستجمع أركان القرآن الصحيحة ، وهى التواتر ، وموافقة الرسم العثمانى ، وموافقة وجه من وجوه اللغة العربية .

فالقراءة التى تفقد أهم الأركان ، وهو التواتر لا يصح أن نطلق عليها اسم القرآن ، ولا تصح قراءته بها ، مع أن من تعريف القرآن : (إنه المنقول إلينا بالتواتر) فكيف يسوغ القول بأن القرآن والقراءات شيىء واحد ، مع عدم انطباق ذلك على القراءات غير الصحيحة .

وبعد أن أنهى د . شعبان نقده لرأى د . محيسن ، وأورد أدلته كما سبق أن أورد أدلة د . محيسن ، انتهى إلى عرض رأيـه فى تلـك الإشكالية فقال : « فالواقع إنهما (القرآن والقراءات) لـيسا متغايرين تغايراً تامًّا ، كما أنهما ليسا متحدين اتحاداً حقيقيًّا ، بل بينهما ارتباط وثيق ، ارتباط الجزء بالكل والله أعلم .

ونعود إلى الإمام الزركشى لنوضح على لسانه مفهومه لطبيعة « التغاير » بين حقيقتى القرآن والقراءات حيث قال : ولست فى هذا (القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان) أنكر تداخل القرآن بالقراءات ، إذ لابد أن يكون الارتباط بينهما وثيقًا ، غير أن الاختلاف على الرغم من هذا يظل موجوداً بينهما ، بمعنى أن كلاً منهما شيىء يختلف عن الآخر لا يقوى التداخل بينهما على أن يجعلهما شيئًا واحداً ، فما القرآن إلا التركيب واللفظ ، وما القراءات إلا اللفظ ونطقه والفرق بين هذا وذاك واضح وبين » أ . هـ .

* * *

إلى هنا انتهى جدل بين عالمين جليلين من علماء القراءات بعد مرور نحو ألف وخمسمائة عام من نزول الوحى . ومعنى هذا أن القضية لم تحسم بعد . وأعتقد أنها لن تحسم حتى قيام الساعة ذلك أنها – فى حقيقتها – تناقش العلاقة بين « المثال والواقع » بين الوحى الإلهى السماوى الغيبى وبين تناقل هذا الوحى بلغة بشرية أرضية واقعية . لقد اتفق الجميع على أن القرآن هو « المثال » ، إلا أن أذهانهم توقفت عن التسليم بطبيعة القراءات هل هى « مثال » أو « واقع » ؟ . . وهنا مكمن « **المعضلة** » .

فمن قال إن كليهما « مثال » فقد تجاهل « القراءات الشاذة » وما أكثرها ، وهى حقيقة واقعة تشهد كدليل مادى ملموس على أن « **بعض القراءات (الشاذة) ليست قرآنا** » .

كما أن من يتجاوز فيقول إن القراءات واقع (ثقافى مثلاً) فإنه بذلك ينفى عن « القراءات المتواترة والصحيحة » – التى هى فى حقيقتها تشكل جزءاً لا يستهان به من القرآن – ينفى عنها صفة كونها « مثال » أو وحى إلهى .

فما بالك بمن يتعدى بهذا الوصف منطقة « القراءات » حتى يصل إلى أن يصف « القرآن » نفسه بأنه « منتج ثقافى » !!!

أنظر إلى أحد كتابنا المعاصرين [1] وهو يقول :

« إن النص فى حقيقته وجوهره منتج ثقافى . والمقصود بذلك أنه تشكل فى الواقع والثقافة خلال فترة تزيد على العشرين عاماً .

وإذ كانت هذه الحقيقة تبدو بديهية ومتفقًا عليها ؛ فإن الإيمان بوجود ميتافيزيقى سابق للنص يعود لكى يطمس هذه الحقيقة البديهية ويعكر – من ثم – إمكانية الفهم العلمى لظاهرة النص » .

ويستطرد د . نصر أبو زيد فيقول – فى محاولته للتوفيق بين المثال

---

(١) مفهوم النص ، دراسة فى علوم القرآن ، د . نصر حامد أبو زيد ، الهيئة العامة للكتاب ص ٢٧ .

والواقع : « إن ألوهية مصدر النص لا تنفى واقعية محتواه ولا تنفى من ثم انتماءه إلى ثقافة البشر »[1] .

وفى معرض مناقشة فرض تكرر النزول ، يجد د . نصر أبو زيد الفرصة سانحة لكى يعرض بصورة أوضح وجهة نظره فى طبيعة علاقة النص (الإلهى) بالواقع (البشرى) ، فيقرر أنها كانت علاقة (يمكن أن تؤكد استجابة الوحى للواقع)[2] . ويحدد هذا الواقع بأنه واقع التعدد اللغوى فى الجزيرة العربية ، لتعدد لهجات القبائل المختلفة .

فيقول : « لقد كانت الأحرف السبعة فى حقيقتها نوعًا من التسهيل على المسلمين فى قراءة النص مراعاة لواقع التعدد اللغوى فى الجزيرة العربية لتعدد لهجات القبائل المختلفة » .

مما سبق – وهو قليل جدًّا من كثير جدًّا – نلمح تحيز د . نصر الواضح لتبنى الواقع على حساب المثال فى تلك الجدلية الخطيرة بخصوص طبيعة القرآن . فهو وإن لم ينكر صراحة كونه وحيًا إلهيًا ، إلا أنه يحاول بشدة وبلا ملل أن يغير نظرتنا إليه ومفهومنا عنه ، وذلك بالدعوة – وبإلحاح شديد – للتخفيف من نظرتنا إليه بصفته « نصًّا مقدسًا » مفارقًا للواقع ، محفوظًا فى اللوح المحفوظ، يتعبد بمجرد تلاوته . وفى سبيله لبلوغ تلك الغاية – وهى تغليب المضمون على الشكل والتناول الواقعى لا المثالى للقرآن – فإن د . أبو زيد يصف قول ابن عباس بنزول القرآن جملة واحدة إلى السماء الدنيا فى ليلة القدر بأنه **(« تصور أسطورى » يستحق أن يدرس فى مجال المعتقدات الشعبية)**[3] (كذا)!!

ثم يقرر : « **والحقيقة أنه لم يكن ثمة نزول مجمل للنص من مكان إلى آخر وراء عالم الأرض ، عالم الواقع والجزئيات** .... »[4] (كذا) !! .

---

(١) المرجع السابق : ص ٢٧ .
(٢) المرجع السابق : ص ١٠١ .
(٣) المرجع السابق : هامش ص ١١٤ .
(٤) المرجع السابق : ص ١١٥ .

ولا أدرى كيف كتب تلك العبارة ... أطلع الغيب ، أم اتخذ عند الرحمن عهدا ؟! ...

وأرى أن د . أبو زيد لا يفتقر إلى موضوعية الهدف ، بقدر ما يفتقر إلى لباقة الوسيلة . يبدو أنه موقن بأن هناك تعارضاً بين المثال والواقع ، لذا فمن منطلق تحيزه للواقع نراه يحاول هدم المثال . فالقضية فى نظره أحسبها قضية صراع لا تكامل . من هنا حكم على دعوته بالفشل . فنظرته الأحادية الاتجاه للأمور تدفعه دفعاً لنفى الآخر « المثالى » حتى يجد لفكره « الواقعى » مكانا . أنظر إلى عبارته : « إن الإيمان بوجود ميتافيزيقى للنص يعود لكى يطمس هذه الحقيقة البديهية (النص منتج ثقافى) » . إن هذه الرؤية المتطرفة محكوم عليها بالموت ، وبخاصة إذا كانت منحازة ضد « المثال » . سيخنقها « الواقع المثالى » !! ...

* * *

أعود للتعقيب على رأى د . محيسن ، و د . شعبان فى طبيعة العلاقة بين القرآن والقراءات ، فأذكر القارىء بأن الأول قال إنهما حقيقتان بمعنى واحد ، وأنه لا فرق بين القرآن والقراءات ، إذ كل منهما **الوحى** المنزل على النبى ﷺ . وعارضه د . شعبان بأن بينهما ارتباط وثيق ، **ارتباط الجزء بالكل .... وأرى أن الخلاف بينهما وهمى** . ذلك أنه إذا أضفنا إلى لفظ القراءات صفة التواتر لاتفق الرأيان على حقيقتهما الواحدة وهى أنهما « وحى منزل » ، أى « كلام إلهى » . ويبقى خلاف غير مؤثر وهو خلاف فى الكم يمكن التعبير عنه بصورة منطقية كما يلى : « كل القراءات المتواترة قرآن ، وبعض القرآن قراءات متواترة » ... وهذا ما عبر عنه د . شعبان بقوله « جزء من كل » .

أما الزركشى فقد جاءت عباراته غامضة تماماً ، وكأنه كان يدرك ذلك جيداً حين ألمح قائلاً : « فما القرآن إلا التركيب واللفظ ، وما القراءات إلا اللفظ ونطقه ! .

والفرق بين هذا وذاك واضح بيّن !! ... » أ . هـ كلامه ...

ولا أدرى أى وضوح يعنى ، وإن كنت التمس له ألف ألف عذر . . . فالقضية وبحق « معضلة » .

* * *

وما دمنا بصدد طرح الجدل القائم حول قضية طبيعة القراءات وحقيقتها ، فلا يفوتنا أن نطرح رؤية الدكتور عبد الصبور شاهين التى التقت آراؤه – على حد قوله – بآراء العالم الدكتور إبراهيم أنيس .

يقول د . عبد الصبور [1] : « . . . وحين هاجر النبى وصحابته إلى المدينة تغيرت الحال ، فمن حيث الكم زاد عدد المؤمنين بالدعوة ، ودخل الناس فى دين الله أفواجًا ، وأتيح للدعوة فى المركز الجديد أن تراسل الأقوام والقبائل فى شتى أنحاء الجزيرة العربية وخارجها ، وجاءت الوفود تترى ، ممثلة لمختلف الألسنة واللهجات ، وكان المجتمع المدنى ذاته خليطا من العرب واليهود ، ومن هؤلاء وأولئك مسلمون ، وإن كانوا من اليهود قليلا .

يضاف إلى ذلك أن العهد الجديد يحتاج إلى إمكانيات واسعة فى تبليغ الدعوة ، ونشر القرآن ، نصها المنزل ، ليكون دستوراً للحياة الإسلامية فى الدولة الجديدة ، كذلك كانت أعمار المؤمنين تتفاوت وأكثرهم من الكبار الذين فاتهم عهد التعلم والحفظ ، فأصبح من العسير أن يداوموا على استظهار القرآن .

والنبى فوق ذلك كله مشغول بمسئوليات هائلة فى التوجيه والتنظيم ، والحكم ، والحرب ، والسلام ، والدعوة ، وتقرير النظم والعقائد والفتوى ، وتلقى الوحى ، وإملائه ، ومراسلة الملوك والشعوب .

كل هذه الظروف جدت فى المجتمع ، وأحاطت بالنبى وصحابته ، وفى مثل هذا الزحام من الناس ، ومن المشكلات ، **لا تعرف الحياة الأناة ، بل من استطاع أن يظفر بقطعة أو قطعتين من فم النبى فقد واتاه خير كثير ، وليقرأ**

---

(١) تاريخ القرآن ، د . عبد الصبور شاهين ، ص ٤٠ ط . معهد الدراسات الإسلامية سنة ١٩٩١ .

بقدر ما تســـعفه ذاكرته ، ولهجته ، وزكانته ، فى حدود ما علمه الرسول عليه السلام » . أ هـ .

وبعد هذا التمهيد الواقعى المنطقى ، يطرح د . عبد الصبور شاهين القضية فى شكل « تساؤل » ، هو مربط الفرس ، أو قل جوهر المشكلة ، أو قل بيت القصيد ، فيقول (١) .

« بقى لدينا شيىء مهم فى الموضوع ، يتلخص فى أننا لاحظنا أن المختلفين (فى القراءات) ممن ذكرت الأحاديث (الأحرف السبعة) أخبارهم كانوا يعزون حروفهم المختلفة إلى إقراء الرسول إياهم . وأيد الرسول دائمًا هذه الحقيقة **بإقراره كلاً منهم على قراءته .**

فهل كان كل وجه من الوجوه المختلفة صادراً من رسول الله ﷺ ... ؟

وبعد أن ألقى هذا التساؤل القنبلة ، سارع من فوره – وله العذر – بالابتعاد قليلاً عن منطقة الخطر ، وإن لم ينسحب تمامًا من أرض المعركة . فجاء جوابه على تساؤله الذى أعتقد أنه « تفكير بصوت عال » ، فقال :

« **ليس من حقنا ،ولا فى مقدورنا أن نعطى عن ذلك إجابة محددة** ، ولكن الذى يعين سياق الأحاديث (الأحرف السبعة) على القول به :

أن بعضها (القراءات) كان إقراءً منه ﷺ .

وبعضها كان إقراراً لمن أقرأه ، أو استمع إلى قراءته ، ولم يستطع أن يأتى بحروف النبى على وجه الدقة ، لاختلاف اللهجة ، وتفاوت القدرة » .

وبعد أن أورد د . شاهين رأيه (احتمالاً) ، و الذى يقضى والله أعلم بأن القراءات ليست جميعها قد نطقها الرسول ﷺ ،واحتمال أن دوره ﷺ اقتصر أحيانا على إقرارها أو الموافقة عليها أو تصويبها أو إجازتها أو تحسينها لمن عرضها عليه بعبارات وردت فى حديث الأحرف الســبعة (المتواتر) من مثل :

---

(١) المرجع السابق : ص ٤٢ .

أحسنت ، أصبت ، هكذا أنزلت ... وغيرها . إلا أنه يجدر التنبيه أن د . عبد الصبور لم يشر من قريب أو من بعيد إلى أن ما يعنيه كان ينصب على « القراءات المتواترة » ، وعلى العكس ، كان يعنى بها « القراءات الشاذة » ، وإن لم يذكر ذلك صراحة ، وليس هذا دفاعًا عنه ، بل يؤكده استطراده لمقالته السابقة قائلاً :

« ... غير أن الأمر لم يقتصر على ذلك ، وإلا كانت نتيجته هينة ، فإن من الحروف (اختلاف القراءات) ما كان منشؤه « الرخصة العامة » ، لا سيما ما كان بزيادة أو نقص أو إحلال كلمة فى موضع أخرى بمعناها ، إذ أن الأمر لا يعدو أحد احتمالين :

■ إما أن النبى أقر الناس بلفظين أو مجموعة ألفاظ مختلفة مثل : (هلم – تعال – واقبل) ، ... أو لا .

والاحتمال الأول : يترتب عليه القول بقضية خطيرة أطلق عليها المستشرقون : « **نظرية القراءة بالمعنى** » ، ولها آثار بعيدة المدى فى قيمة النص القرآنى ...

والاحتمال الثانى يأتى :

– إما بسبب **النسيان** .

– أو **الرغبة فى الاستمتاع بالرخصة ... مع التذكر . وكلا الأمرين جائز** ... ما دام باب التيسير مفتوحًا ... **بل ما دامت أبواب التيسير السبعة مفتوحة على مصاريعها** » . أ . هـ .

■ **تعقيب :**

إن خير تعقيب على تلك الرؤيا وهذا التصور هو ما جاء به د . عبد الصبور شاهين بنفسه حين قال تحت عنوان « نظرة أخيرة فى الأحرف السبعة »[1] :

---

(١) المرجع السابق : ص ٤٣ .

« ... ثم هى (الأحرف السبعة) مشكلة أمام الفكر الحديث الذى يقف أمام هذا كله محاولاً حلها ، أو على الأقل : التوصل فى أمرها إلى **تفسير مقنع مريح** .

ولعل هذا التعقيد هو الذى جعل كثيراً من المؤلفين فى تاريخ القرآن **يكتفون بترديد بعض الآراء المنقولة التى تزيد فى حيرة من يتأملها** ، وربما كان لهم عذرهم ، لأن مناقشتها لا تزيد قضايا تاريخ القرآن إلا تعقيداً ، إذ يتعين على من يتصدى لذلك أن يراجع أقوال العلماء ، وما أكثرها ، وأن ينظر فى مبنى ترجيحهم ، الذى يصل أحياناً إلى حد التضارب ، ولكل منهم حجته فى رفض آراء الآخرين ، وفى إيثار رأيه على آرائهم » أ هـ .

* * *

وهكذا سلط لنا د . عبد الصبور الأضواء على إحدى جوانب العلاقة بين القرآن والقراءات ، بما يرجح القول بأنهما حقيقتان متغايرتان فى ضوء حديث الأحرف السبعة ، المتواتر والمشكل فى ذات الوقت ... وأوضح لنا أن القراءات (بما فيها الشاذة) كان مصرحاً بها فى حياة النبى ﷺ ... وأنها بذلك كانت قرآنا – بإقرار من الرسول – إبان حياته ،وأنها لم تكن جميعها بالضرورة إقراءً منه تماماً كما نطقها ، وأن ذلك كان مضمون رخصة التيسير على الناس بموجب حديث الأحرف السبعة ، أوعلى أقل تقدير أن هذا كان مفهوم بعض الصحابة للرخصة .

كما أشار أيضا إلى أن مفهوم « الرخصة للتيسير » قد تجاوز به البعض ، من حد الضرورة (واقع اختلاف اللهجات وكبر السن وغيره) إلى حد الاستمتاع بالرخصة مع القدرة . أى تعمد النطق بلهجة مخالفة لما سمعه من النبى أو من أحد الصحابة إلى النطق بلهجته المفضلة مع أنه قادر على الأداء بما تعلم . وأشار إلى أن الرسول الكريم ﷺ قد أقر ذلك فى حياته تحت ضغوط الواقع المتعددة الذى ذكر د . عبد الصبور أمثلة لها ، وبتأييد من السماء ، استجابة لنداء الرسول .

■ ويقودنا ذلك الرأى المستمد من السنة الشريفة فى أعلى مراتب إسنادها (التواتر) إلى طرح بعض التصورات الاجتهادية ، أو المحاولات التفسيرية بهدف الاقتراب من الحقيقة التى أضحت غيبا لا يعلمه إلا الله .

وليكن التصور الافتراضى كما يلى :

إن الحكمة الإلهية شاءت أن تكون العلاقة بين « المثال » – متمثلاً فى الوحى الإلهى – و « الواقع » متمثلاً فى تعدد اللهجات ومحدودية القدرات البشرية فى النطق والتذكر من جهة ،واختلاف الناس فى التذوق والميول من جهة أخرى ، شاءت الحكمة الإلهية أن تكون العلاقة بينهما علاقة « تكامل » ، و « مشاركة » ، لا أن تكون علاقة « فرض وإملاء وإلزام وإجبار » ، فتركت للناس « مساحة محدودة للمشاركة » ، تضمن على مر الأيام ولاءهم ، وتعمق على اتساع الرقعة انتماءهم ، فيعتز التميمى بالقرآن إذ ينطقه ببعض لهجته اعتزاز القرشى والهذلى والأسدى وغيرهم . فالقرآن ينطق بلغاتهم جميعًا ، لذا فهو ملكهم جميعًا ، ليس حكرًا على طائفة منهم دون الأخرى ، تستأثر بهذا الشرف وتحتكره لنفسها ، ثم تتعالى به على غيرها .

ولا أدل على ذلك من الصحابى الجليل ، وأحد أئمة القراءة الأولين ، رائد مدرسة الكوفة للقراءات ، عبد الله بن مسعود ، إذ كان يقرأ على عهد النبى « عتى حين » بدلاً من « حتى حين » .

وكان النبى يستمع إليه ، ويقول له : أحسنت .

والأمثلة غير ذلك بالآلاف ، سيرد ذكرها لاحقا إن شاء الله .

وملخص التصور : أن تلك كانت مشيئة الله وإرادته ، ونهج رسوله الكريم ، مبلغ الرسالة وحامل الأمانة ، **أن يحفظ القرآن على هذه الصورة .**

فإذا صدق هذا التصور ، فإن كفة الإقرار ترجح كفة الإقراء ، وإن لم تنفيها (١) .

---

(١) وإلى هذا ذهب الأشاعرة (السنيين) ، وألمح د . عبد الصبور شاهين فى تاريخ القرآن ، ود . محمد عمارة فى كتابه (تيارات الفكر الإسلامى) ص ٢٨٠ ط . دار الهلال ، ومكى فى الإبانة : ص ٨١ ، ٦٣ .

■ **مفهوم القراءات عند الدانى وابن الجزرى :**

عندما اتخذ عثمان (رضى الله عنه) قراره بكتابة المصحف العثمانى ، فقد أخذ فى الاعتبار مراعاة المقاصد الإلهية ، والسير على الهدى النبوى ، فأمر القائمين على النسخ بأن يكتب المصحف خاليًا من النقط (الشكل) والإعجام (النقط) ، وذلك حتى يستوعب – قدر الإمكان – ما كان مرخصًا به من القراءات على عهد الرسول ﷺ ولو شاء لأحكمه على قراءة واحدة . وقد أيده فى ذلك إجماع الصحابة .

يقول أبو عمرو الدانى : « وإنما خلى الصدر (الصحابة) منهم المصاحف من ذلك (الإعجام بمعنى النقط) ومن الشكل ، من حيث أرادوا الدلالة على بقاء السعة فى اللغات ، والفسحة فى القراءات **التى أذن الله تعالى لعباده فى الأخذ بها ، والقراءة بما شاءت منها** » (١) .

ثم يأتى ابن الجزرى – معشر العشرة المتواترة – وإن لم ينكر هذه الحقيقة ، إلا أنه يحملها فوق ما تطيق ، فيقول فى هذا الصدد :

« ثم إن الصحابة – رضى الله عنهم – لما كتبوا تلك المصاحف (يقصد مصاحف عثمان) جردوها من النقط والشكل ، ليحتمله ما لم يكن فى العرضة الأخيرة مما صح عن النبى ﷺ . وإنما أخلوا المصاحف من النقط والشكل ، **لتكون دلالة الخط الواحد على كلا اللفظين المنقولين المسموعين المتلوين شبيهة بدلالة اللفظ الواحد على كلا المعنيين المعقولين المفهومين** » (٢) .

والفرق واضح بين اتجاهى الإمامين الجليلين ، فالدانى يبدو أنه يميل إلى النظر للقراءات باعتبارها :

إذنا من الله تعالى لعباده فى استعمال رخصة التيسير بالنطق بلغاتهم ولهجاتهم لألفاظ الوحى المنزل ، ثم إقرار النبى ﷺ لهم بذلك ، فى حدود تم التعارف عليها على عهده .

---

(١) انظر تاريخ القرآن : ص ٨٩ .

(٢) النشر فى القراءات العشر : ابن الجزرى ، ج ١ ص ٣٣ .

أما ابن الجزرى ، فهو ينظر إلى القراءات من منظور معاكس تماماً ، ذلك أنه يعتبرها (منقولة) عن النبى ﷺ ، (مسموعة) من فمه ﷺ ، وهو بذلك يميل إلى أن جميع القراءات كانت إقراءً من النبى وليست إقراراً منه !! .

ولا أدرى ، إذا كان الأمر كذلك قد جرى به الواقع ، فأين يذهب إذن معنى « الرخصة » ، و « التيسير » ، و « التوسعة » ؟

إذا سلمنا بمفهوم ابن الجزرى هذا ، لكانت القراءات المتعددة تعسيراً وليس تيسيراً !

أى المهمتين أســـهل ، نقل وحفظ القرآن بقراءة واحدة أم بعشرات القراءات ؟! .

وهل يعقل أن يطلب من أى عقل بشرى أن يؤمن – بالضرورة – بأن النبى ﷺ قد قرأ بنفسه كل هذا الخضم الهائل من القراءات ، وفضلاً عن ذلك فالمؤمنين مكلفين بحفظها جميعها – بما فيها (عتى حين) وما شابه – وأن يقر ويعترف بأن هذا كان على سبيل التيسير والرخصة والتوسعة ؟ .

إن التناقض الواضح فى خطاب الإمام العلاَّمة ابن الجزرى لم يات من فراغ . إن قضيته الرئيسية التى وهب لها حياته كانت فى إضفاء الشرعية الدينية على القراءات الثلاث المكملة للقراءات السبع التى جمع الناس عليها ابن مجاهد ، حتى تصبح عدد القراءات الشرعية المعترف بها عشرة بدلاً من سبعة .

ولأن هدفه كانت منصبًّا على محاولة « إضفاء الشرعية » على القراءات الثلاث ، فقد اضطر – لا شعوريًّا – إلى الارتفاع بمستوى مصداقية القراءات إلى أعلى مستوى يمكنه الوصول إليه . والتمس إلى تحقيق ذلك كل السبل ، وفى جميع الاتجاهات . وكان أخطر ما فيها اتباع سياسة « التعتيم » على كل ما لا يخدم هذا الهدف . بل وتعدى ذك إلى الترويج لسياسة « تكميم الأفواه » لكل من تحدثه نفسه من علماء عصره بقول يخالف قوله . وسيلى ذكر الأدلة فى حينه ، وبنص كلامه .

وأعتقد أننا نعيش الآن المناخ الذى صنعه « ابن الجزرى » ، نتنفس آراءه ، ونفكر بعقله ، وندور فى فلكه ، ونردد أقواله ، وإن ناقض بعضها بعضًا .

وتلخص العبارة التالية مفهوم القراءات عند ابن الجـــزرى ، والذى يقرر أن « القراءات نزلت من عند الله » ، فيقول (١) :

« **وكل ما صح عن النبى ﷺ** من ذلك (قراءات مختلفة) فقد وجب قبوله ولم يسع أحداً من الأمة رده **ولزم الإيمان به وأنه كله منزل من عند الله ، إذ كل قراءة منها مع الأخرى بمنزلة الآية مع الآية** » أ . هـ .

والعبارة توضح مفهوم « القراءات » عند ابن الجزرى ، فهى :

* عن النبى ... (أى أنه أقرأها) .
* منزلة من عند الله ... (أى أنها وحى يوحى) .
* مثلها مثل الآيات ... (أى أنها قرآن) .

والخلاصـــة : أن ابن الجـــزرى يـــرى أن « القرآن والقراءات الصحيحة » « حقيقتان متحدتان » ، وإن لم يقل ذلك صراحة ، فرفع القراءات إلى مرتبة القرآن .

وقد تابعه فى ذلك من علماء القراءات المعاصرين الدكتور سالم محيسن بطريقة مباشرة ، والدكتور شعبان إسماعيل وإن أظهر خلاف ذلك ، وكما سبق بيانه .

وفى الطرف الآخر يأتى الإمام برهان الدين الزركشى فيقرر إن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان . تابعه على ذلك القول الإمام البناء صاحب الإتحاف . ومن المعاصرين . د . نصر أبو زيد بتشدد ، ود . عبد الصبور شاهين بفطنة وكياسة ومنطق عقلانى .

والأسماء جميعها وردت على سبيل المثال لا الحصر ، لتؤكد أن معضلة

---

(١) النشر : ج ١ ص ٥١ .

القراءات لم تغلق ملفاتها بعد ، ذلك أنها بحكم طبيعتها تقع فى منطقة ما بين عالم الغيب وعالم الشهادة ، بين المثال والواقع .

* * *

وقبل أن نسترسل فى طرح الرأى والرأى الآخر ، فلنطرح مثالاً لاختلاف القراءات فى سورة الفاتحة ، علنا نلمس حجم القضية التى نتناولها وطبيعتها عن قرب ، وأنها ليست ببساطة مالك أو ملك يوم الدين ... بل أكبر من ذلك بكثير .

**** مثال لاختلاف القرَّاء فى سورة الفاتحة مما هو جزء من الأحرف السبعة** (١) .

• أولاً : ذكر اختلاف القرَّاء السبعة المشهورين فى سورة الحمد (الفاتحة) ، مما قرأت به ، ويوافق الخط (المصحف العثمانى) :

* قرأ عاصم والكسائى : (مالكِ يوم الدين) بألف .

وقرأ باقى القرَّاء : (مَلِكِ) بغير ألف .

* وقرأ ابن كثير فى رواية قنبل عنه : (السراط) و (سراط) بالسين .

وقرأ حمزه فى رواية خلف عنه : (الصراط) بين الصاد والزاى .

وقرأ ذلك باقى القرَّاء بالصاد خالصة .

* قرأ حمزة : (عَلَيْهُم) بضم الهاء .

وكسرها باقى القرَّاء .

* قرأ ابن كثير والحلوانى عن قالون عن نافع : (عليهمُ) بضم الميم ، ويصلانها بواو فى الوصل خاصة (عليهُمو) .

وأسكنها باقى القرَّاء .

---

(١) الإبانة ، لمكى بن أبى طالب ، تحقيق د . عبد الفتاح شلبى ، دار نهضة مصر ص ١١٥ وما بعدها .

* قرأ أبو عمرو : (الرحيم مَّلِكِ) بالإدغام .

وباقى القرَّاء بالإظهار .

* * *

• ثانيا : ذكر اختلاف الأئمة المشهورين غير السبعة فى سورة الحمد مما يوافق المصحف ، ويقرأ به :

* قرأ إبراهيم بن أبى عبلة : (الحمدُ لُلّه) بضم اللام الاول .

* وقرأ الحسن البصرى : (الحمدِ لله) بكسر الدال .

* قرأ أبو صالح : (مالكَ يوم الدين) بالف ، والنصب على النداء .

وكذلك قرأ محمد بن السميفع اليمانى . وهى قراءة حسنة .

* وقرأ شريح بن يزيد الحضرمى أبو حيوه : (ملكَ يوم الدين) بالنصب على النداء من غير ألف .

* وقرأ على بن أبى طالب : (مَلَكَ يومَ الدين) بنصب اللام والكاف ونصب يوم . جعله فعلاً ماضيًا .

* روى عبد الوارث عن أبى عمرو أنه قرأ : (مَلْكِ يوم الدين) بإسكان اللام والخفض ، ولم أقرأ بذلك له ، وهى قراءة منسوبة إلى عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه .

* قرأ عمر بن فايد الأسوارى : (إياك نعبد وإياك نستعين) بتخفيف الياء فيهما . وقد كره ذلك بعض المتأخرين لموافقة لفظه لفظ إيَا الشمس ، وهو ضياؤها !! .

* وقرأ يحيى بن وثاب : (نِستعين) . بكسر النون ، وهى لغه مشهورة حسنة .

* وروى الخليل بن أحمد عن ابن كثير أنه قرأ : (غيرَ المغضوب) بالنصب ، ونصبه حسنٌ على الحال ، أو على الاستثناء ، أو على الصفة من الذين أنعمت عليهم .

* قرأ أيوب السختيانى : (ولا الضألين) ، بهمزة مفتوحة فى موضع الألف ... وهو قليل فى كلام العرب .

وهذا كله موافق لخط المصحف ، والقراءة به من رواة عن الثقات جائزة ، لصحة وجهه فى العربية ، وموافقته الخط (المصحف) إذا صح نقله .اهـ .

** هذا وقد أورد ابن الجزرى مجموعة أخرى من القراءات ، حكمها حكم ما ذكر – ذكرها الإمام الصالح الولى أبو الفضل الرازى فى كتاب اللوامح له ، وذكرها ابن الجزرى فى كتابه النشر ص ٤٧ – ٤٩ . قال :

* (الحمدَ لله) بنصب الدال عن زيد بن على الحسين بن على (رضي الله عنهما) .

وعن رؤبه بن العجاج وعن هارون بن موسى العتكى . ووجها النصب على المصدر وترك فعله للشهرة .

* وعن الحسن أيضًا (الحمدَ لَلّه) بفتح اللام اتباعًا لنصب الدال ، وهى لغة بعض قيس .

* وإمالة الألف من (الله) لقتيبه عن الكسائى ، ووجهها الكسرة .

* وعن أبى زيد سعيد بن أوس الأنصارى : (رب العالمين) بالرفع والنصب – وحكاه عن العرب ، ووجهه أن النعوت إذا تتابعت وكثرت جازت المخالفة بينها ، فينصب بعضها بإضمار فعل ويرفع بعضها بإضمار المبتدأ ولا يجوز أن ترجع إلى الجر بعدما انصرفت عنه إلى الرفع أو النصب .

* وعن الكسائى فى رواية سورة بن المبارك وقتيبة : (مالك يوم الدين) بالإمالة .

* وعن عاصم الجحدرى : (مالكٌ) بالرفع والألف منونًا .

ونصب (يومَ الدين) بإضمار المبتدأ وإعمال مالك فى يوم .

* وعن عون بن أبى شداد العقيلى : (مالكُ) ، بالألف والرفع مع الإضافة ، ورفعه بإضمار المبتدأ . وهى أيضًا عن أبى هريرة وأبى حيوه وعمر بن عبد العزيز .

* وعن على بن أبى طالب :(ملاَّكِ يوم الدين) بتشديد اللام مع الخفض . **وليس ذلك بمخالف للرسم** ، بل يحتمله تقديراً ،كما تحتمله قراءة (مالك) وعلى ذلك قراءة حمزة والكسائى (علاَّم الغيب) .

** وعن اليمانى أيضًا : (مليك يوم الدين) بالياء ، **وهى موافقة للرسم أيضًا كتقدير الموافقة فى جبريل وميكائيل بالياء والهمزة** . وكقراءة أبى عمرو (وأكون من الصالحين) بالواو .

* وعن الفضل بن محمد الرقاشى : (أَياك نعبد وأَياك نستعين) بفتح الهمزة فيهما . وهى لغة . ورواها سفيان الثورى عن على أيضًا .

* وعن أبى عمرو فى رواية عبد الله بن داود الخريبى إمالة الألف منهما (إِياك نعبد وإِياك نستعين) . ووجه ذلك الكسرة من قبل .

* وعن بعض أهل مكة : (نعبدْ) بإسكان الدال ، ووجهها التخفيف كقراءة أبى عمرو (يأمرْكم) بالإسكان . وقيل إنها عندهم رأس آية فنوى الوقف للسنة وحمل الوصل على الوقف .

*** وروى الأصمعى عن أبى عمرو : (الزراط) بالزاى الخالصة . وجاء أيضًا عن حمزة . ووجه ذلك أن حروف الصفير يبدل بعضها من بعض . **وهى موافقة للرسم كموافقة قراءة السين .**

* وعن عمر رضى الله عنه : (غيرُ المغضوب) بالرفع . أى هم غير المغضوب ، أو أولئك .

* وعن عبدالرحمن بن هرمز الأعرج ، ومسلم بن جندب ، وعيسى بن عمر الثقفى البصرى ، وعبد الله بن يزيد القصير : (عليهُمو) بضم الهاء ووصل الميم بالواو .

* وعن الحسن وعمرو بن فائد : (هليهِمى) ، بكسر الهاء ووصل الميم بالياء .

* وعن ابن هرمز أيضًا : (عليهُمُ) بضم الهاء والميم من غير صلة .

* وعنه أيضًا : (عليهِمُ) بكسر الهاء وضم الميم من غير صلة .

فهذه أربعة وجوه ، وفى المشهور ثلاثة ، فتصير سبعة وكلها لغات .

** وذكر أبو الحسن الأخفش فيها (عليهم) ثلاث لغات أخرى ، لوقرىء بها لجاز وهى :

* (عليهُمى) ، بضم الهاء وكسر الميم مع الصلة .

* و (عليهُمِ) ، بضم الهاء وكسر الميم بغير صلة .

* و (عليهِمِ) ، بالكسر فيهما من غير صلة .

ولم يختلف عن أحد منهم فى الإسكان وقفًا .

قلت (ابن الجزرى) :

وبقى منها روايات أخرى رويناها ، منها :

* إمالة (العالمين والرحمن) ، بخلاف لقتيبة عن الكسائى .

* إشباع الكسرة من (ملكى يوم الدين) قبل الياء حتى تصير ياء .

* إشباع الضمة من (نعبدو وإياك) حتى تصير واوًا ، رواية كردم عن نافع ورواها أيضًا الأهوازى عن ورش ولها وجه .

* (يُعبَدُ) : بالياء وضمها وفتح الباء على البناء للمفعول ، قراءة الحسن (البصرى) وهى مشكلة وتوجه على الاستعارة والالتفات .

* * *

● **ثالثا : ذكر اختلاف الأئمة المشهورين غير السبعة فى سورة الحمد ، مما يخالف خط المصحف ، فلا يقرأ به اليوم .**

** قرأ أبو هريرة : (مليكِ يوم الدين) بياء بين اللام والكاف ، وهو معنى حسن ، لأنه بناء للمبالغة ، **فهو أبلغ فى الوصف والمدح من مَلِكٍ ، ومن مالك .**

* قرأ ابن السوار الغنوى : (هياك نعبد وهياك نستعين) ، بالهاء فى موضع الهمزة ، وهى لغة قليلة ، أكثر ما تقع فى الشعر .

*** روى الأصمعى عن أبى عمرو أنه قرأ : (الزِّراط) ، بزاى خالصة ، وهو حسن فى العربية .

* قرأ الحسن البصرى : (اهدنا صراطًا مستقيمًا) منونتين من غير ألف ولام فيهما . وبذلك قرأ الضحاك . وهو معنى حسن لولا مخالفته للمصحف .

* قرأ جعفر بن محمد رضى الله عنه : (اهدنا صراط المستقيم) بإضافة الصراط إلى المستقيم ، من غير ألف ولام فى الصراط . وهو جائز فى العربية كدار الآخرة .

* قرأ عمر بن الخطاب رضى الله عنه : (صراط من أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم وغير الضالين) ، فجعل (من) فى موضع (الذين) ، وغير فى موضع (لا) . وهو فى المعنى حسن كالذى قرأ الجماعة فى المعنى ، وهو مروى أيضًا عن أبى بكر رضى الله عنهما .

* قرأ بن مسعود : (أرشدنا الصراط) فى موضع (اهدنا) والمعنى واحد .

* قرأ ثابت البنانى : (بصرنا الصراط) فى موضع (إهدنا) والمعنى واحد .

* قرأ ابن الزبير : (صراط من أنعمت عليهم) مثل قراءة عمر فى هذا الحرف وحده .

قال أبو محمد (مكى بن أبى طالب) [1] : « فهذا لا يجوز اليوم لأحد أن يقرأ به ، لأنه إنما نقل إلينا بخبر الواحد عن الواحد ، ولا يقطع على صحة ذلك ، ولا على غيبه ، وهو مخالف لخط المصحف الذى عليه الإجماع ، ويقطع على صحته وعلى غيبه ، فخط المصحف أولى ؛ لأنه يقين والخبر غير يقين ، فلا يحسن أن ينتقل عن اليقين إلى غير يقين .

وهذا المثال من الاختلاف الثالث هو الذى سقط العمل به من الأحرف السبعة التى نص عليها النبى ﷺ وهو الأكثر فى القرآن من الاختلاف .

---

(١) الإبانة : ص ١٢٧ .

وإنما قرىء بهذه الحروف التى تخالف المصحف قبل جمع عثمان رضى الله عنه الناس على المصحف ، فبقى ذلك محفوظًا فى النقل غير معمول به عند الأكثر ، لمخالفته للخط المجمع عليه » . أ . هـ .

* * *

وبعد ، فهذه نحو خمسون قراءة مختلفة لألفاظ سورة الفاتحة التى تقرأ جهرًا وسرًا فى كل صلاة . وكلها تدخل فى إطار « الأحرف السبعة » التى رخص الرسول ﷺ للمسلمين القراءة بها بموجب حديث الأحرف السبعة المتواتر . وتعارف الصحابة على القراءة بها فى حياته دون أن تثير مشكلة حسب مفهومهم لرخصة التيسير .

فلما مات الرسول ﷺ ، اختلف الناس فيها ، وكفر بعضهم بعضًا ، مما دفع عثمان رضى الله عنه إلى تجميعها فى إطار رسم الكلمات التى كتب بها المصحف العثمانى ، والذى أمر بأن يكون خاليًا من النقط والإعجام ، ليستوعب جزءًا منها فقط . **وقرار عثمان هنا جاء « حلاً وسطًا » ، فلا هو ألغى رخصة الأحرف السبعة ، ولا هو ترك باب التيسير الذى جاءت به مفتوحا على مصراعيه . فضيَّق بذلك من حجم الاختلاف الذى أدى إلى الفتنة ، وإن لم يحسمها تمامًا . تم ذلك فى إطار مفهومه عن « الرخصة » ، بأنها اختيار لا تكليف ، فلا مانع إذن من تحديد العمل بها إذا كان فى ذلك مصلحة .**

وقد اتخذ هذا القرار بإجماع الصحابة ، وعلى رأسهم على بن أبى طالب رضى الله عنه . وكانت النتيجة انخفاض عدد القراءات الموافقة لرسم المصحف العثمانى – وكما وردت بالمثال – بنسبة الربع تقريبا، إذا استبعدنا البند(ثالثًا) ، لتصل إلى نحو أربعين قراءة .

ولكن . . . هل تعتبر هذه النتيجة مرضية ؟

هل قراءة الفاتحة بنحو أربعين قراءة مختلفة – وقس على هذا باقى القرآن – كافٍ لدرء فتنة الاختلاف فى كلام الله ؟ .

لم يحسم هذا الأمر سوى ابن مجاهد وبعد ثلاثمائة سنة من الهجرة ،

حين اتخذ خطوة رائعة ، لم يخالفه عليها أحد حتى يومنا هذا ، فاصطفى – بعد دراسة عميقة – سبعة من أئمة القراءات ، شهد لهم الجميع بالثقة ، وذاعت فى الأمصار قراءتهم . فاعتبر قراءتهم « مقبولة » ، وقراءة غيرهم « شاذة » . ووضع بذلك مصفاة أخرى إلى جانب مصفاة عثمان رضى الله عنه – فمصفاة ابن مجاهد هى « صحة السند » ، أما مصفاة عثمان رضى الله عنه فكانت « رسم المصحف » . ثم أضاف ابن مجاهد فى كتابه السبعة مصفاة ثالثة هى موافقة القراءة للغة العربية ، فاكمل بذلك الأصول الثلاثة لقبول أى قراءة . وهكذا انخفض عدد القراءات – من واقع مثال سورة الفاتحة – إلى حوالى العشرة ، بعد أن كانت نحو خمسين . ثم جاء ابن الجزرى بعد حوالى خمسمائة عام ليضيف إلى قرَّاء ابن مجاهد السبعة ، ثلاثة قرَّاء ، ليصبح بذلك « معشر العشرة ... المتواترة » . وما عداها « شاذ » .

وقبل أن نعرض لمفهوم « التواتر » ، و « الصحيح » و « الشاذ » دعنا نطرح نموذجًا من الأحاديث التى وردت بها قراءتين فقط من القراءات المتواترة الصحيحة للأئمة القرَّاء العشرة ، لكلمة واحدة فى سورة الفاتحة ، هى كلمة : ملك / مالك .

* * *

ورد فى كتاب المصاحف ،
لأبى بكر عبد الله بن أبى داود السجستانى [1]
باب ما روى عن رسول الله ﷺ [2]
من القرآن فهو كمصحفه
فاتحة الكتاب

* حدثنا عبد الله ، حدثنا جعفر بن مسافر ابو صالح الهذلى ، حدثنا أيوب بن سويد ، حدثنا يونس بن يزيد ، عن الزهرى ، عن أنس ان النبى ﷺ وأبا بكر وعمر وعثمان كانوا يقراون : (**مالك** يوم الدين) .

* حدثنا عبد الله ، حدثنا أحمد بن يونس ، حدثنا ابو الربيع ، حدثنا هشيمٌ قال : أخبرنا مُخبر ، عن الزهرى عن سالم ، عن ابيه ان النبى ﷺ وأبا بكر وعمر وعثمان كانوا يقراون : (**مالك** يوم الدين) .

* حدثنا عبد الله ، حدثنا محمد بن عوف، حدثنا سعيد بن منصور ، حدثنا هشيم قال أخبرنى مخبر ، عن الزهرى ، عن سالم ، عن أبيه أن النبى ﷺ وأبا بكر وعمر كانوا يقراون : (**مالك** يوم الدين) .

قال ابو بكر : هذا عندنا وهم ! والصواب رواية ابى الربيع وغيره عن هشيم ، وكل من رواه عن الزهرى متصلاً وغير متصل (فمالك) ، إلا رجل واحد فإنه قال : (**مَلِك**) .

* حدثنا عبد الله ، حدثنا الحسين بن على بن مهران قال : حدثنا إبراهيم

---

(١) دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

(٢) المرجع السابق : ص ١٠٣ حتى ص ١٠٦ .

ابن سليمان الزيات قال، حدثنا بحر عن الزهرى ، عن أبى سلمه ، عن أبى هريرة قال : كان رسول الله ﷺ يقرأ : (**مالك** يوم الدين) .

* حدثنا عبد الله ، حدثنا عبد الله بن سعيد ، حدثنا ابن يمان ، عن معمر، عن الزهرى أن النبى ﷺ وأبا بكر وعمر وعثمان قرأوا : (**مالك** يوم الدين) **وأول من قرأها (ملك) مروان .**

* حدثنا عبد الله ، حدثنا محمد بن عرفة ، حدثنا حفص بن عمر، حدثنا الكسائى ، عن أبى بكر ، عن سليمان التيمى ، عن ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب والبراء بن عازب قالا : قرأ رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر : (مالك يوم الدين) .

[قال أبو بكر : هذا عندنا وهم وإنما هو سليمان بن أرقم] .

* حدثنا عبد الله ، حدثنا يونس بن حبيب ، حدثنا أبو داود ، حدثنا عمران القطان ، عن طلحة بن عبيد الله بن كريز الخزاعى ، عن الزهرى أن النبى ﷺ وأبا بكر وعمر وعثمان كانوا يقرأون : (**مالك** يوم الدين) .

* حدثنا عبد الله ، حدثنا عمر بن شبَّه ، حدثنا محبوب ، حدثنا عباد ، عن طلحة بن عبيد الله بن أبى كلده ، عن الزهرى أن النبى ﷺ كان يقرأ : (**مالك** يوم الدين) وأبا بكر وعمر وعثمان وطلحة والزبير وأبى بن كعب وابن مسعود ومعاذ بن جبل رضى الله عنهم .

* حدثنا عبد الله ، حدثنا أبو عبد الرحمن الأذرمى،حدثنا عبد الوهاب ، عن عدى بن الفضل ، عن أبى مطرف ، عن ابن شهاب أنه بلغه أن النبى ﷺ وأبا بكر وعمر وعثمان **ومعاوية وابنه يزيد بن معاوية كانوا يقرأون** : (**مالك** يوم الدين) .

قال ابن شهاب : **وأول من أحدث : (ملك) مروان .**

* حدثنا عبد الله ، حدثنا عمرو بن عبد الله الأودى ، حدثنا عثمان بن زفر ، حدثنا أبو إسحاق الخميس ، عن مالك بن دينار ، عن أنس قال : **صليت**

خلف النبى ﷺ وأبى بكر وعمر وعثمان وعلى ، عليهم السلام كلهم كان يقرأ : (مالك يوم الدين) .

* حدثنا عبد الله ، حدثنا محمد بن غالب (لعل الصواب ابن أبى غالب) ، حدثنا يحيى بن إسماعيل ، حدثنا قبيصة ، حدثنا سفيان ، عن الأعمش ، عن أبى صالح ، عن أبى هريرة عن النبى ﷺ أنه قرأ : (**مالك** يوم الدين) .

* حدثنا عبد الله ، حدثنا عبد الله بن سعيد ، حدثنا أبو أسامه ، عن سفيان ، عن الأعمش بهذا موقوفًا .

* حدثنا عبد الله ، حدثنا أحمد بن محمد بن الحسين ، حدثنا خلاد ، حدثنا سفيان بهذا موقوفًا .

* حدثنا عبد الله ، حدثنا يعقوب بن سفيان ، حدثنا أبو نعيم ، حدثنا سفيان بهذا موقوفًا .

* حدثنا عبد الله ، حدثنا محمد بن غالب (بن أبى غالب) ، حدثنا يحيى بن إسماعيل ، حدثنا ابن فضيل ، عن الأعمش ، عن أبى صالح ، عن أبى هريرة عن النبى ﷺ أنه قرأ : (ملك) أو قال (**مالك**) .

* حدثنا عبد الله ، حدثنا محمد بن إسماعيل الأحمس ، حدثنا ابن فضيل ، عن الأعمش، عن أبى صالح ، عن أبى هريرة أنه كان يقرأ : (**مالك**) .

* حدثنا عبد الله، حدثنا هشام بن يونس،حدثنا حفص يعنى ابن غياث ، عن ابن جريج ، عن ابن أبى مليكه ، عن **أم سلمة** قالت قام رسول الله ﷺ من الليل ؛ فقرأ الحمد لله فقطعها وقرأ : (**ملك** يوم الدين) .

* حدثنا عبد الله ، حدثنا شعيب بن أيوب ، حدثنا يحيى بن آدم ، حدثنا حفص بن غياث ، عن ابن جريج ، عن ابن أبى مليكة ، عن بعض أزواج النبى ﷺ ، **نظنها أم سلمة** ، قالت كان رسول الله ﷺ إذا قرأ قال : (**الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم ملك يوم الدين**) يقطع قراءته ، **قال قلت لحفص قرأ (ملك يوم الدين) ؟ فقال هكذا قال .**

* حدثنا عبد الله قال : **سمعت أبى يقول فى هذا الحديث إنما هو الحديث فى تقطيع القراءة والترسل فيها ، وأما قوله (ملك) فيقال إنها قراءة ابن جريج لا أنه رواها عن ابن أبى مليكة .**

* حدثنا عبد الله ، حدثنا شعيب بن أيوب ، حدثنما يحيى قال : **قال الكسائى قراءتهم ، يعنى أهل مكة (ملك)** [1] ، إنما روى هذا الحديث لتقطيع القراءة ولا أدرى ما قولهم (**ملك**) .

قال ابن أبى داود ، ومما يدل على أنه كما قال أبى وكما قال الكسائى أن نافع بن عمر روى هذا الحديث عن ابن أبى مليكه فقال : (**مالك**) .

* حدثنا على بن حـرب ، حدثنا العباس بن سليمان ، حدثنا نافع بن عمر ، عن ابن أبى مليكة عن بعض أزواج النبى ﷺ أن النبى ﷺ قرأ : (**مالك** يوم الدين) .

* * *

تعقيب : قد يتسرع القارىء الآن فيميل إلى قراءة (مالك) ، التى لم يقرأ بها غير اثنين فقط من القرّاء السبعة هما عاصم والكسائى .

ولكن من أدراك بباقى الروايات ؟ فإن سألت أين هى ؟ أتاك جوابى : لا أدرى .

لقد عكفت على هذا الكتاب سنوات عديدة ، أجمع فيها مادته ، ولم أعثر على مرجع واحد – باستثناء كتاب المصاحف للسجستانى – يتحدث عن الروايات التى تدعم ما اختلف من القراءات .

والكاتب يتوجه بنداء إلى علماء القراءات المعاصرين بإرشاده إلى هذه النوعية من المراجع إن كانوا يعرفون لها طريقا . فإن لم يكن، فلماذا يسكتون عن ذكر هذه الحقيقة فى كل كتاباتهم ؟ .

---

(١) لعله يقصد (مالك) – المؤلف .

ويبدو أن الرد على هذا النداء ، لن يخرج عما ذكره الشيخ البنا الدمياطى صاحب الإتحاف على من سبقونا إليه ، حين قال [1] :

« (فإن قيل) : الأسانيد إلى الأئمة وأسانيدهم إليه ﷺ على ما فى كتب القراءات آحاد لا تبلغ عدد التواتر ، (أجيب) : بأن انحصار الأسانيد المذكورة فى طائفة لا يمنع مجيء القراءات عن غيرهم .

وإنما نسبت القراءات إليهم لتصديهم لضبط الحروف وحفظ شيوخهم فيها ومع كل واحد منهم فى طبقته ما يبلغها عدد التواتر » . أ . هـ .

* * *

(١) إتحاف فضلاء البشر فى القراءات الاربع عشر : البنا الدمياطى ص ٧ .